التقرير الأول

مشترك(١)

جمهورية مصر العربية

مجلس النواب

الفصل التشريعي الثاني

دور الانعقاد العادى الأول

اللجنة المشتركة من
لجنة المشـــروعات المـتوسـطة
والصغيرة ومتناهية الصغر
ومكتبي لجنتى العلاقات الخارجية و الشئون الاقتصادية

السيد المستشار الدكتور رئيس مجلس النواب

تحية طيبة، وبعد، فأتشرف بأن أرفق لسيادتكم، مع هذا، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ومكتبى لجنتى العلاقات الخارجية والشئون الاقتصادية عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٧ لسنة ٢٠٢١ بشأن الموافقة على تعديل البروتوكول التنفيذي الموقع في القاهرة بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠١ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية إيطاليا الذي عُدل بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٢ وعُدل مرة أخري من خلال مذكرات شفهية متبادلة في ٢٠١٥ بشأن خط الائتمان الإيطالي مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقا" لتمويل المشروعات الصغيرة، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وقد اختارت اللجنة المشتركة السيدة النائبة الدكتورة/ هاله أبو السعد مقرراً أصلياً، والسيد النائب/ محمد الجارحى مقرراً احتياطياً، لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

رئيس اللجنة المشتركة

٢٠٢١/٣/١٤ **النائب/ محمد كمال مرعى**

تقرير

اللجنة المشتركة من

لجنة المشـــروعات المـتوسـطة

والصغيرة ومتناهية الصغر

ومكتبي لجنتى العلاقات الخارجية و الشئون الاقتصادية

عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (١٧) لسنة ٢٠٢١

بشأن الموافقة على تعديل البروتوكول التنفيذي الموقع في القاهرة بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠١

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية إيطاليا

الذي عُدل بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٢ وعُدل مرة أخري من خلال مذكرات شفهية متبادلة في ٢٠١٥

بشأن خط الائتمان الإيطالي مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

"الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقا" لتمويل المشروعات الصغيرة،

الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢.

أحال المجلس بجلسته المعقودة يوم الأحد ٣١ من يناير سنة ٢٠٢١، إلى لجنة مشتركة من لجنة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومكتبى لجنتى العلاقات الخارجية والشئون الاقتصادية، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٧ لسنة ٢٠٢١ بشأن الموافقة على تعديل البروتوكول التنفيذي الموقع في القاهرة بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠١ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية إيطاليا الذي عُدل بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٢ وعُدل مرة أخري من خلال مذكرات شفهية متبادلة في ٢٠١٥ بشأن خط الائتمان الإيطالي مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر "الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقا" لتمويل المشروعات الصغيرة، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢، لبحثه وإعداد تقرير عنه يعرض على المجلس الموقر.

فعقـــدت اللجنـــة المشـــتركة اجتماعـــاً لنظـــره بتـــاريخ ٢٠٢١/٣/١٤، حضـــره ممثلاً عن الحكومة كل من السادة:

عن وزارة التعاون الدولي :

- **السيدة الدكتورة / شيريهان بخيت** **مساعد وزيرة التعاون الدولى.**
- **السيدة الأستاذة / ميرا غالى** **معاون وزيرة التعاون الدولى.**
- **السيدة الأستاذة / شيماء محمد** **باحث اقتصادي أول.**
- **السيدة الأستاذة/ إنجى مصطفى** **باحث أول.**

عن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر :

- **السيد الأستاذ/ محمد عبد الملك** — **رئيس قطاع الفروع بجهاز تنمية المشروعات**.
- **السيد الأستاذ / محمود عبد الحليم** — **رئيس قطاع متابعة وتقييم الأتفاقيات الدولية**.

عن البنك المركزى المصرى:

- **السيد الأستاذ / علاء الشاذلى** — **مدير إدارة عامة**.
- **السيد الأستاذ / مصطفى منير** — **مدير إدارة**.
- **السيد الأستاذ / سمير رامزى** — **مدير عام**.
- **السيد الأستاذ / عماد الدين أحمد عفيفى** — **مدير عام**.
- **السيد الأستاذ / أحمد بدوى** — **نائب مدير عام**.

عن وزارة المالية:

- **السيد المستشار/ جمال سويلم** — **مستشار بقطاع التمويل**.

نظرت اللجنة المشتركة في هذا الاجتماع القرار المشار إليه، والمذكرة الإيضاحية المرفقة به[1] واستعادت نظر الدستور واللائحة الداخلية للمجلس، واستمعت للإيضاحات التي أدلى بها السادة مندوبو الحكومة.

اطلعت اللجنة المشتركة على تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بشأن طريقة إقرار الإتفاق المعروض. والذي خلصت فيه إلى أن طريقة إقرار هذا الاتفاق لا تتضمن ما يخالف الدستور وأنه جاء متسقاً مع حكم المادة ١٥١ من الدستور، والمادة ١٩٧ من اللائحة الداخلية للمجلس.

وبعد أن استمعت اللجنة المشتركة للإيضاحات التي أدلى بها السادة مندوبو الحكومة، وفى ظل ما أسفرت عنه مناقشات السادة أعضاء اللجنة في هذا الاجتماع، فإن اللجنة تورد تقريرها على النحو التالى:

المقدمة.

أولاً: **نبذة عن الاتفاق**.

ثانياً: **الهدف من الاتفاق**.

ثانياً: **أهم الأحكام الواردة بالاتفاق**.

ثالثا: **رأى اللجنة المشتركة**.

---

(١) مرفق بالتقرير.

المقدمة:

نظـراً لمـا يـوفره قطـاع المشـروعات المتوسـطة والصـغيرة ومتناهيـة الصـغر مـن قـوة رئيسـية دافعـة للنمـو الاقتصـادى المسـتدام والمسـاهمة بشـكل كبيـر فـى تنـوع الأنشـطة الاقتصـادية، وتعزيـز تنافسـية الاقتصـاد الـوطنى، وخفـض معـدلات الفقـر وتعزيـز الاسـتقرار المجتمعـى؛ لاسـيما وأن هـذا القطـاع يـوفر سـبل المعيشـة للشـريحة الأكبـر مـن السكان فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

لـذلك يحظـى هـذا القطـاع باهتمـام واضـح وعظـيم مـن جانـب الحكومـة المصـرية، والـذى انعكـس فـي سـعى وزارة التعـاون الـدولي الـدؤوب نحـو إبـرام المزيـد مـن الاتفاقيات مع الدول شركاء التنمية لتمويل هذه المشروعات.

وتتميـز العلاقـات المصـرية – الإيطاليـة بأنهـا علاقـات ضـاربة فـي جـذور التـاريخ، وقـد شـهدت هـذه العلاقـات طفـرة متميـزة فـي عهـد فخامـة الـرئيس عبـد الفتـاح السيسـى والتـي تقـوم علـى الاحتـرام المتبـادل وضـرورة مكافحـة الإرهـاب وتحقيـق الأمـن والاسـتقرار لـدول حـوض البحـر المتوسـط والتوافـق الكامـل فـي الـرؤى بـين الطـرفين. إلا أن هـذه العلاقـات المتميـزة سـببت التـوتر لـدى أطـراف متعـددة غيـر راضـية عـن اسـتقرار هـذه العلاقـات فحاولـت ضـرب هـذه العلاقـة مـراراً ولكـن هـذه المحـاولات لـم تفلـح نظـراً لقوة ومتانة وعمق العلاقات التاريخية بين البلدين.

وبنـاءً عليـه فقـد جـاء هـذا الاتفـاق بـين كـل مـن حكومـة جمهوريـة مصـر العربيـة وحكومـة جمهوريـة ايطاليـا لتمويـل المشـروعات الصـغيرة للمضـي قـدماً فـي تحقيـق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر، والذى تم إبرامه بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢.

أولاً: نبذة عن الاتفاق:

- في إطار الخطاب المتبادل الموقع بين مصر وإيطاليا بتاريخ ١٩٩٩/٦/٣ والذي أتاحت بمقتضاه الحكومة الإيطالية مبلغ ٢١٤ مليار ليرة كقرض ميسر لتمويل مشروعات التنمية والصادر بشأنه القرار الجمهوري رقم ٢٣٨ لسنة ٢٠٠٠ وتم التصديق عليه في ٢٠٠٠/٦/٨. تم تخصيص مبلغ ٢٥ مليار ليرة (تعادل نحو ١٢,٩١١,٤٢٢ يورو) للصندوق الاجتماعي للتنمية ليستخدم كخط ائتمان عينى لدعم المشروعات الصغيرة وقد تم بالفعل توقيع الاتفاق التنفيذي الخاص بالقرض المذكور بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٤.
- وقد واجه استخدام القرض عدة معوقات والتي أدت إلي إجراء تعديلين على البروتوكول التنفيذي الموقع بتاريخ ١٤ من يونيو سنة ٢٠٠١ بشأن خط الائتمان الإيطالى مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والذى منحت بمقتضاه الحكومة الإيطالية الحكومة المصرية

قرضاً ميسرا قيمته (١٢,٩١١,٤٢٢.٤٨ يورو) (القرض الميسر) حيث تمثلا هذان التعديلان فيما يلى:

- تعديل بتاريخ ١٠ من مايو سنة ٢٠١٢ تضمن تعديلات لشروط السحب من القرض والشروط المتعلقة بمنشأ السلع، والحد الأقصى لإعادة الإقراض للمستفيد النهائي، كما تضمن نصوصاً تقضى بإنشاء فريق دعم فنى لتقديم الدعم للصندوق الاجتماعى للتنمية للمساهمة في الترويج لخط الائتمان، وتيسير حصول المستفيدين النهائيين على خط الائتمان، بالإضافة إلى التوفيق بين هؤلاء المستفيدين والسوق الإيطالية، وتم بمقتضى هذا التعديل سحب مبلغ ٤ ملايين يورو من مبلغ القرض بذات الشروط المالية الواردة بالبروتوكول التنفيذي.
- مذكرات شفهية متبادلة بتاريخ ١ من نوفمبر، و١٧ من ديسمبر سنة ٢٠١٥؛ تضمنت تعديلات للشروط المتعلقة بسداد المبلغ المتبقى من القرض الميسر المعادل لـ (٤٨. ٨,٥٨٨,٩٩٤ يورو) وذلك ليكون معدل الفائدة ٠% سنوياً ويتم السداد خلال ٢٤ عاماً متضمنة ١٤ عاماً فترة سماح تبدأ من تاريخ أول سحب لذلك المبلغ المتبقى.

أولاً: الهدف من الاتفاق:

يهدف هذا الاتفاق إلى:

١- الترويج للخط الائتماني.

٢- تسهيل الوصول للمستخدمين النهائيين للخط الائتمانى.

٣- التوفيق بين المستخدمين النهائيين والسوق الإيطالية.

ثانياً : أهم الأحكام الواردة بالإتفاق:

- وقعت الدكتورة/ رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولى فى القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢ تعديلاً للبروتوكول التنفيذي الموقع في القاهرة بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠١ بين حكومة جمهورية مصر العربية، وحكومة جمهورية إيطاليا الذي عُدل بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٢ وعُدل مرة أخري من خلال مذكرات شفهية متبادلة في ٢٠١٥ بشأن خط الائتمان الإيطالي مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر "الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقا" لتمويل المشروعات الصغيرة.

يشتمل هذا الاتفاق على ديباجة، ومادتين:

- **تضـــــمنت المـــــادة الأولى**: استبدال المواد ٣-٢، ٣-٣، ٣-٤، ٤-٢، ٤-٣، ٥ والتي تم إجراء تعديلات عليها بموجب التعديل الأول للبروتوكول الموقع بتاريخ ١٠ من مايو سنة ٢٠١٢ بالمواد ٣-٢-١، ٣-٢-٢، ٥ بفقراتها من ١ إلى ١٠ حيث تضمنت هذه المواد ما يلى:

أ- إنشاء لجنة إدارة من أجل ضمان التنفيذ والمتابعة الفعالة لخط الائتمان واتخاذ القرارات المتعلقة بأموال الخط لاستخدامها في أنشطة المراجعة والدعم الفني، بالإضافة إلى توليها مسئولية الموافقة على خطة الأعمال السنوية.

ب- تشكيل فريق الدعم الفني بواسطة خبير إيطالى – من خلال مكتب التعاون الإيطالى – وبحيث يتعاون هذا الفريق مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك من أجل تحقيق الترويج للخط الائتماني. تسهيل الوصول للمستخدمين النهائيين للخط الائتمانى. التوفيق بين المستخدمين النهائيين والسوق الإيطالية.

ج- تحمل الجانب الإيطالى تكاليف ومصروفات فريق الدعم الفني، أما التكاليف والمصروفات الأخرى المتعلقة بالدعم الفني فيتم تغطيتها من خلال أموال الخط الائتمانى بحد أقصى ١٠٠ ألف يورو سنوياً، وذلك بعد الحصول على موافقة لجنة الإدارة وبشرط عدم تجاوز إجمالي الموارد المخصصة لأنشطة الدعم الفني لـ ٣% من المبلغ الإجمالى لقرض خط الائتمان.

د- إمكانية الاستفادة من البروتوكول التنفيذي فيما يلى:

- تمويل عقود السلع والخدمات الموقعة مع الشركات المحلية أو العالمية فيما يتعلق بالسلع مختلفة المنشأ، مع إعطاء أولوية للسلع والخدمات التي من أصل إيطالى وفقاً لما يتفق عليه أثناء مرحلة التنفيذ.
- شراء السلع العالمية من خلال الوكلاء المحليين الموجودين بالسوق.
- السداد المباشر للموردين من خلال البنوك المشاركة في توقيع عقد الإقراض مع المستخدم النهائي (بنسبة ٣٠% كحد أقصى لكل عقد إقراض).

هـ- شروط تتعلق بعقود الإقراض تمثلت فيما يلى:

- عدم تجاوز كل إقراض فردى ٣٠٠ ألف يورو أو ما يعادله بالجنيه المصرى.
- عدم تجاوز معدل فائدة المستخدم النهائي الذى يطبق على عقود الإقراض بالعملة المحلية ٩%، بالإضافة إلى وجوب تضمن هذا المعدل سهماً لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي.
- عدم تجاوز أقصى فترة لكل عقد ١٠ سنوات على أن تتضمن فترة سماح تصل إلى ٣ سنوات.

و- كيفية صرف مبلغ القرض الميسر، وذلك على النحو التالى:

- يتم الصرف من خلال المؤسسة المالية الإيطالية على ٣ دفعات – مدفوعة مقدماً لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر – وبحيث تقوم المؤسسة بفتح حساب بالبنك المركزى باسم "الخط الائتمانى الإيطالى لدعم برنامج تنمية المشروعات الصغيرة"، والتي تم الصرف الدفعة الأولى منها بالفعل (٤ ملايين يورو) بموجب التعديل الأول للبروتوكول التنفيذي.
- تصرف الدفعة الثانية بقيمة ٤ ملايين يورو بعد التعاقد على ما لا يقل عن ٣ ملايين يورو (قيمة عقود الإقراض الموقعة بين البنوك المشاركة والمستفيدين)، وسحب ما لا يقل عن ٣ ملايين يورو من الدفعة الأولى.
- تصرف الدفعة الأخيرة بقيمة ٤,٥٨٨,٩٩٤,٤٨ يورو بعد التعاقد على ما لا يقل عن ٦ ملايين يورو، وصرف ما لا يقل عن مليونى يورو من المبلغ الإجمالى للدفعتين الأولى والثانية.

ز- كيفية صرف الأموال من قبل جهاز تنمية المشروعات إلى البنوك المشاركة:

- يتم الصرف على دفعات وفقاً لاتفاقات الإقراض المبرمة بين جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك المشاركة، على أن تقوم الفروع المحلية التابعة لهذه البنوك بصرف القرض الائتمانى للمستخدمين النهائيين في المجالات ذات الأولوية التي تحددها لجنة الإدارة.

تناولت المادة الثانية الدخول حيز النفاذ حيث: يدخل التعديل حيز النفاذ من تاريخ استلام آخر إخطار – بين الحكومتين المصرية والإيطالية – يفيد بإنهاء الإجراءات القانونية اللازمة لدخوله حيز النفاذ.

ثالثا : رأى اللجنة المشتركة:

ترى اللجنة المشتركة في ظل ما تم عرضه أن هذا الاتفاق يمثل أهمية بالغة في إطار تنفيذ إستراتيجية الدولة لتعزيز المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك من خلال المساهمة في تمويل تلك المشروعات وتحسين تنافسيتها، وهو الأمر الذى توليه القيادة السياسية اهتماماً خاصاً لقدرة هذه المشروعات على توفير فرص عمل وتقليل نسب البطالة الأمر الذى يعود بالنفع على دفع عجلة الاقتصاد القومى ككل. وتشيد اللجنة المشتركة بالدور المهم الذى تقوم به وزارة التعاون الدولي في الحصول على التمويل اللازم لدعم قطاع المشروعات، وتطالب بعقد المزيد من هذه الاتفاقيات.

وبعد أن تدارست اللجنة المشتركة قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٧ لسنة ٢٠٢١، المشار إليه واستوفته بحثاً ودراسة، وبناءً على ما تقدم عرضه فقد انتهت اللجنة المشتركة إلى الموافقة على القرار المعروض. واللجنة المشتركة إذ تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر ترجو الموافقة على ما رأت وعلى القرار الآتي:

" ووفق على تعديل البروتوكول التنفيذي الموقع في القاهرة بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠١ بين حكومة مصر العربية وحكومة جمهورية إيطاليا الذي عُدل بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٢ وعُدل مرة أخري من خلال مذكرات شفهية متبادلة في ٢٠١٥ بشأن خط الائتمان الإيطالي مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر "الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقا" لتمويل المشروعات الصغيرة، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

رئيس اللجنة المشتركة

النائب/ محمد كمال مرعى